المؤسسة الدينية والسلطات العصبية

2006/12/13م

الدكتور محمد شقير

إن من أهم الاشكاليات التي تطرح في الفكر السياسي اشكالية العلاقة بين السلطة السياسية والدين ولقد شكلت هذه الاشكالية مادة دسمة لأكثر من بحث سياسي تناول مختلف وجوه العلاقة بينهما ابتداء من التبعية والاستلحاق إلى المواجهة والصدام.

ونجد وجوه العلاقة تلك ماثلة بوضوح في التاريخ الإسلامي حيث أن مصطلحات من قبيل فقهاء السلطان أو وعاظ السلاطين كانت تعبر عن شكل من أشكال العلاقة القائمة بين فئة من علماء الدين والسلطان انذاك، حتى أن بعض أولئك كان مستعداً للقيام بالتحريف في الدين نفسه فضلاً عن تفسيره إذا ما تطلبت رغبة السلطان ذلك ومن باب المثال يذكر أن هارون الرشيد كان يعجبه الحمام واللعب به، فأهدى له حمام وعنده أحد القضاة المعروف بأبي البختري؛ فروى له (أي القاضي) أن النبي (ص) قد قال: «لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح» حيث زاد «أو جناح» على حديث النبي (ص) ليرضي شغف هارون بالحمام؛ عندها أمر له هارون بجائزة سنيّة، على ما جاء في كتاب حياة الحيوان.

وهناك نماذج كثيرة من فقهاء البلاط ووعاظ السلاطين الذين كانوا مستعدين لتقديم أي تبرير ديني لرغبة السلطان أو مصلحته أو هواه بمعزل عن كون ذلك منسجماً مع الموازين الشرعية أم غير منسجم، يتفق مع أهداف الدين ومقاصده أم لا يتفق.

وهنا لا بد من القول إن الدين يمكن أن يقوم بدور ايجابي واصلاحي في الاجتماع السياسي إذا ما عمل على معالجة أمراض السلطة ولم يصب بدائها، وهنا أقصد بالدين المؤسسة الدينية، أي الدين عندما يتموضع في الاجتماع المؤسساتي والسياسي، حيث يتطلب الأمر عندها درجة أكبر من المناعة حتى تستطيع تلك المؤسسة أن تحمي نفسها من جهة وأن تقوم بدورها الرقابي تجاه السلطة السياسية من جهة أخرى.

وقبل الحديث عن طبيعة ذلك الدور لا بد من الإشارة إلى أهم أمراض السلطة ومثالبها:

أولاً: الإثرة: أي الاستئثار بالسلطة، حيث إن من يملك السلطة يسعى إلى أن يتفرد بها ولا يشاركه فيها أحد ضناً بها عن سواه. بل قد يصل به هوى السلطة إلى التشبث بها وعدم التخلي عنها إلا بشق الأنفس.

ثانياً: نهم السلطة: أي النزوع إلى توسيع السلطة وإضافة ما أمكن من سلطة إلى سلطته ولذلك تسعى السلطة إلى توسيع نفوذها وبسط ما أمكن من سلطانها وتوظيف امكانياتها للسيطرة على أي مركز نفوذ أو تأثير بما فيها المؤسسة الدينية.

ثالثاً: التوظيفية: أي سوء توظيف السلطة وتجييرها لخدمة السلطة نفسها، إذ إن فلسفة نشوء السلطة تكمن في منظومة من الوظائف والمهام التي يجب أن تقوم بها تجاه المجتمع وأفراده، فبدل أن تعنى السلطة بتلك الوظائف والمهام قد يصبح همها كيف تحقق مصالحها هي بمعزل عن المجتمع ومصالحه وهمومه.

وهنا يأتي دور الدين في مؤسساته وغيرها، حيث إن هذه المؤسسات عندما لا تكون ملحقة بالسلطة فإنها تستطيع أن تنأى بنفسها عن تلك المثالب وتستطيع أن ترصدها وأن تقوم بدور أو اخر في علاجها وضبطها وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: إن المؤسسة الدينية يمكن لها أن تمارس رقابة أخلاقية على السلطة السياسية باعتبار أن الدين يملك رصيداً غنياً من التراث الأخلاقي الذي يمكن توظيفه في تشكيل نوع رقابة على السلطة السياسية، التي قد تنزع إلى الجنوح في أدائها السياسي فيأتي دور الدين بما يملك من قيم أخلاقية ورصيد معنوي لمعالجة تلك المثالب.

ثانياً: إن الدين بالإضافة إلى رقابته الأخلاقية على فعل السلطة يمكنه أن يسعى في وظيفة وقائية وعلاجية أيضاً إلى تهذيب فعل السلطة نفسه باعتبار أن الفعل السياسي كلما خلا من القيم الأخلاقية ومن قيم العدل والانصاف والمحبة... كلما كان أقرب إلى السقوط، ولذا تقع على عاتق المؤسسة الدينية مهمة أساسية تتمثل في تقويم فعل السلطة وتهذيبه.

ثالثاً: أيضاً يقع على عاتق المؤسسة الدينية وظيفة تتمثل في مطلوبية السعي بشكل دائم إلى نقل الأداء السياسي من الغرائزية السياسية إلى المجال الرحب لإنسانية الدين وتعاليه الأخلاقي وعقلانيته الهادفة.

إن كل ما تقدم يتطلب أن تكون المؤسسة الدينية تعبيراً عن الدين وقيمه الأخلاقية والمعنوية لا أن تكون تعبيراً عن مصالح السلطة السياسية وحساباتها الصغيرة؛ ولذا ينبغي على المؤسسة الدينية أن تراعي ما يلي:

أولاً: أن تكون بمستوى الدين ورقيه المعنوي والأخلاقي وأن تكون تعبيراً عنه وناطقة باسمه وليس باسم مصالح السلطان وأهواء الحكام، لأنه بمقدار ما ترقى المؤسسة الدينية إلى الدين بمقدار ما يمكن لها أن تحقق مقاصده وأهدافه.

ثانياً: عدم التبعية للسلطة السياسية لأن المؤسسة الدينية إذا ما أصبحت ملحقة بالسلطة السياسية لن تملك لا قراراً مستقلاً ولا تفكيراً مستقلاً ولن تكون قادرة على قيامها بوظيفتها، هذا إذا لم تنقلب على دورها فتحاكي الأهواء السياسية وتستجيب لها أكثر مما تفعل السلطة السياسية نفسها.

ثالثاً: أن تملك فهماً عميقاً ووظيفياً وواعياً للدين بعيداً عن السطحية والطقوسية المفرطة؛ هذا الفهم الذي يلحظ البعد الإنساني والقيمي للدين من العدل والقسط والانصاف وإرادة الخير والرحمة والذي ينشد إرادة العيش المشترك والمتوازن وكل المفاهيم التي تنسجم مع القيم الدينية والإنسانية.

إن ما تقدم يعني أن تكون المؤسسات الدينية برموزها ذات مجموعة من المواصفات العلمية والدينية تسمح ببقاء تلك المؤسسات ضمانة دينية وأخلاقية للفعل السياسي وأن تكون مهمتها ضخ الفعل السياسي بالقيم الأخلاقية والمعنوية بدل اعطاء المشروعية الدينية للعصبيات والغرائز السياسية، لأنه إذا ما سقطت المؤسسة الدينية في الهوى السياسي وأعطت بعداً دينياً أو مذهبياً للصراع السياسي عندها سوف يأخذ أي صراع أو خلاف سياسي مساراً أكثر حدة وأكثر انفلاتاً وأكثر تأجيجاً هذا يعني سقوط من يفترض بهم أن يكونوا بمثابة الضمانة الأخلاقية لعدم حصول الفتنة، عندئذ تكون هذه المؤسسة قد انقلبت على وظيفتها فضلاً عن أنها تصبح في معرض المساءلة الدينية والأخروية خصوصاً إذا ما أدت تغطيتها الدينية إلى سقوط الدماء وازهاق الأرواح أو ارتكاب الظلم أو الاعتداء بحق أي إنسان حرم اللّه تعالى دمه وحفظ حرمته وحرمة عرضه.

إن الدين ببعده المعنوي والروحي والأخلاقي يجب أن يؤثر في الفعل السياسي تهذيباً وتقويماً وتصويباً هذا إذا حافظت المؤسسة الدينية على استقلاليتها الكاملة، أما إذا استحوذت السلطة على الدين واستولت المؤسسة السياسية على المؤسسة الدينية فسوف تصبح المؤسسة الدينية أداة تفرقة وتنازع واختلاف... عندها سيتحول الدين من كونه انتماء إلى اللّه تعالى إلى انتماء إلى عصبيات اجتماعية وسياسية، أي أن الدين بعد أن كان ترفعاً عن الغرائز سيتحول على يد أولئك انغماساً في الغرائز وانحراراً إلى الأهواء؛ وبعد أن كان ثورة على العصبية

سيصبح على يد أولئك غرقاً في العصبيات والمذهبيات وبعد أن كان دعوة إلى العدل والسلام سيصبح دعوة إلى التنازع والتقاتل واستباحة الحرمات والأعراض.